



أوراق سياسات في التجارة الخارجية للعراق

د. بارق شبر*: ملاحظات حول إشكالية بيانات استيرادات العراق في عام 2021

تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي منشورًا حول فروقات كبيرة في قيم استيرادات العراق يدعي بأنها تسببت في خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية للدولة بمقدار 2 مليار دولار وما يعادل 3 ترليون دينار كما تم احتسابه في الجدول التالي:

استيرادات العراق في 2021						مؤسسة عراق المستقبل IRAQ FUTURE FOUNDATION
الدول	حسب تقرير الهيئة العامة للجمارك (مليار دولار)	حسب تقارير الجهات المصدرة الرسمية (مليار دولار)	الفرق (مليار دولار)	نسبة المسجل الى الكلي	قيمة الكمرك الضائع (مليار دينار)	
الصين	2.35	10.68	8.33	22.00%	846.14	
تركيا	0.15	10	9.85	1.50%	999.94	
ايران	2.16	8.22	6.05	26.28%	614.34	
كوريا الجنوبية	0.55	5.33	4.77	10.32%	484.85	
الهند	0.63	1.49	0.86	42.28%	87.56	
الولايات المتحدة الامريكية	0.71	0.8	0.08	88.75%	8.52	
اليابان	0.32	0.34	0.02	94.12%	2.37	
المجموع الكلي	6.9	36.89	29.98	18.70%	3,043.73	

المصدر: مؤسسة عراق المستقبل

اشار هذا التقرير ردود أفعال كبيرة وجدلاً ساخناً على مواقع التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، ناشد الإعلامي المهني المتميز سعدون محسن ضمد في صفحته على الفيسبوك المختصين لإبداء الرأي في صحة التقرير الذي اعادت نشره وكالة اقتصاد نيوز. وهذه ليست المرة الأولى التي نشهد فيها تضاربات في بيانات الاستيرادات العراقية وتفسيراتها المختلفة من قبل المحللين والاعلام العراقي مما يثير الבלبلة في الرأي العام العراقي. ولأهمية الموضوع نود توضيح اشكالية دقة البيانات المنشورة من المؤسسات الاقتصادية العراقية وتضاربها مع بعضها بشكل عام وفي هذا التقرير بشكل خاص وكالاتي:

1. التقرير والجدول هو من اعداد المهندس منار العبيدي مدير مؤسسة عراق المستقبل للدراسات والاستشارات الاقتصادية وهو صاحب حقوق الملكية



أوراق سياسات في التجارة الخارجية للعراق

- الفكرية.¹ تم تداول التقرير من عدة ناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي وفي بعض منصات الحوار على الواتس اب من دون الإشارة الى المصدر وهذه عادة سيئة منتشرة بين الكثيرين من المدونين.²
2. هدف التقرير هو محاولة مشكورة لتدقيق احصائيات تجارة العراق الخارجية الرسمية من خلال المقارنة بين احصائيات أكبر سبع دول مصدرة للعراق والتي تظهر قيم صادراتها الى العراق في بياناتها الإحصائية الوطنية او بيانات صندوق النقد الدولي حول التجارة الدولية مع احصائيات الاستيرادات المسجلة من قبل هيئة الجمارك العراقية والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية. لقد اثبتنا على جهود السيد منار العبيدي في أحد منصات الحوار وخصوصا على تبنيه منهجية علمية من اجل التأكد من دقة هذه البيانات واقترحنا عليه تبيان المصادر التي استعملها على نحو واضح مع التعمق في التحليل.
3. وبعد الرجوع الى المصدر العراقي المذكور في تقريره، وهو الجهاز المركزي للإحصاء، تأكدنا من صحة نقله لقيمة اجمالي الاستيرادات العراقية السلعية (سيف) في سنة 2021 بواقع 16.9 مليار دولار امريكي بضمنها حوالي 6.3 مليار دولار استيرادات السلعية، وهذا غير معقول في بلد يُعدُّ ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بلس بعد السعودية وروسيا. كما يساهم القطاع النفطي بحوالي 60% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويشكّل حوالي 92% من إيرادات خزينة الدولة. وكما هو معروف للجميع فإن مساهمات القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 10% مما يجعل العراق معتمدا بدرجة كبيرة على الاستيرادات في ظل وجود طلب داخلي فعال effective demand تقدره بحوالي 70-80 مليار دولار امريكي.
4. ومن باب الانصاف تجدر الإشارة الى ان الجهاز المركزي للإحصاء أشار بوضوح الى ان مصدر بيانات الاستيراد السلعية غير النفطية هو هيئة

¹ صفحة المهندس منار العبيدي على الفيسبوك

<https://www.facebook.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A-107341707266590/>

² أحد المتداولين أستاذ في جامعة الكوفة من دون الإشارة الى مصدر الجدول ومن دون ان يكلف نفسه تدقيق مصادر البيانات.

<https://www.facebook.com/profile.php?id=100009875587715>



أوراق سياسات في التجارة الخارجية للعراق

- الجمارك العامة ومن دون إقليم كردستان. اما مصدر بيانات استيرادات المنتجات النفطية فهو وزارة النفط.
5. من جانب آخر ينشر البنك المركزي العراقي بشكل دوري على موقعه بيانات التجارة الخارجية الاجمالية ومن دون تفاصيل حول مكوناتها ومنشئها. وفق هذه البيانات بلغت قيمة اجمالي الاستيرادات السلعية في سنة 2021 ما قيمته 40.8 مليار دولار امريكي واصل الى الموانئ العراقية (سيف)³، أي مع تكاليف الشحن والتأمين والتي بلغت 6.1 مليار دولار امريكي. وهذا يعني وجود فرق كبير وتضارب في الارقام بين مؤسستين اقتصاديتين وطنيتين. يبلغ هذا الفرق حوالي 24 مليار دولار. وتجدر الإشارة الى أن مستوى الاستيرادات في هذه السنة يعتبر منخفض نسبيًا بالمقارنة مع سنوات فورة أسعار النفط قبل سنة الازمة المزدوجة في 2020 بسبب جائحة كورونا وانهياء عائدات النفط. فعلى سبيل المثال، بلغ اجمالي قيمة الاستيرادات السلعية (سيف) في عام 2019 اكثر بقليل من 58 مليار دولار وارتفع الى 73.5 مليار دولار بعد إضافة استيرادات الخدمات (الاستيرادات غير المنظورة)⁴
6. وفق بيانات البنك المركزي بلغت قيمة اجمالي الاستيرادات السلعية (فوب) أي واصل ميناء بلد المنشأ قبل الشحن والتأمين ومن كل شركاء العراق التجاريين حوالي 34.7 مليار دولار امريكي وهذا الرقم يفترض ان يظهر في احصائيات صادرات كل البلدان المصدرة وليس سبعة دول فقط كما ورد في التقرير موضوع البحث وبقية 36.89 مليار دولار.
7. من الضروري التمييز بين ارقام (فوب) Free on Board للصادرات وأرقام (سيف) Cost Insurance and Freight للاستيرادات وهذا ما يهمله التقرير ومعظم المدونين غير المتخصصين وكذلك الاعلام.
8. كما ينبغي النظر الى ان قيمة الاستيرادات الاجمالية المنشورة من قبل البنك المركزي لسنة 2021 المشار اليها وبواقع 40.8 مليار دولار تتضمن الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص والتي بلغت قيمتها 30.3 مليار دولار امريكي بما في ذلك تكاليف الشحن والتأمين (سيف) او 25.8 مليار دولار امريكي (فوب) من دونها كما ورد في بيان ميزان المدفوعات لسنة 2021 المنشور على موقع البنك المركزي العراقي⁵.

³ موقع البنك المركزي. الموقع الاحصائي. تاريخ الدخول الى الموقع 2022/8/11

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2005&dtTo=08/11/2022&tmlId=204&dtformat=MMM,yyyy>

⁴ موقع البنك المركزي. البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي. تاريخ الدخول الى الموقع 2022/8/10
<https://cbi.iq/news/view/725>

⁵ المصدر السابق



أوراق سياسات في التجارة الخارجية للعراق

9. الرقم الخاص باستيرادات القطاع الخاص (سيف) في سنة 2021 أي حوالي 30 مليار دولار يمثل الأساس للمقارنة مع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بافتراض ان الشحن والتأمين قامت به شركات اجنبية وهو بتقديري يعكس الواقع على الأرجح. ومن باب المقارنة تجدد الإشارة الى ان اجمالي مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في نفس السنة بلغ ما قيمته 33.8 مليار دولار حوالات ونقد.⁶ أي ان الفرق يبلغ حوالي 4 مليار دولار فقط.
10. اما قيمة استيرادات القطاع الخاص من دون تكاليف الشحن والتأمين (فوب) وهو حوالي 26 ترليون دينار فيفترض ان تمثل الأساس لاحتساب مبلغ التعرفة الجمركية مع الاخذ في الاعتبار بأن العديد من السلع المستوردة معفية منها.
11. يشير الجدول في التقرير موضوع البحث الى ان اجمالي قيمة استيرادات العراق من سبع دول فقط بلغت 36.89 مليار دولار حسب مصادر هيئات الجمارك لهذه الدول ومن دون أن يذكرها كاتب التقرير لغرض التأكد من صحتها. وكذلك لا يشير التقرير الى قيمة استيرادات العراق من بقية شركائه التجاريين ليتضح للقارئ معرفة حجم اجمالي الاستيرادات وفق مصادر كل الدول التي يستورد منها العراق ومن ثم مقارنتها مع البيانات العراقية. فاذا افترضنا ان رقم استيرادات العراق من سبعة دول كما ورد في التقرير صحيحاً وطرحناه من الرقم المعلن من البنك المركزي لإجمالي الاستيرادات الحكومية والقطاع الخاص (فوب) قبل الشحن والتأمين من كل شركاء العراق التجاريين والبالغ 34.7 مليار دولار فيظهر لنا رقم سلبي بمقدار 2.2 مليار دولار. هذا يدل على وجود تناقض كبير في مصادر البيانات، كان يتوجب على كاتب التقرير وجميع من تبنوا التدقيق والتحليل المعمق لمعرفة الاسباب.
12. يستنتج التقرير ان قيمة الرسوم الجمركية الضائعة من استيرادات العراق من سبعة دول فقط تبلغ اكثر من 2 مليار دولار في سنة واحدة. وهذا يرشدنا الى ان الكاتب افترض معدل متوسط للتعرفه الجمركية بمقدار 7% وهو افتراض معقول. ولكن ثمة خطأ شائع لدى الكثير من المحللين وفي الاعلام وهو افتراض اجمالي قيمة الاستيرادات البالغة أكثر من 40 مليار دولار في سنة 2021 كأساس لتقدير الإيرادات الجمركية. البعض يفترض متوسط تعرفه جمركية بنسبة 10% ويستنتج بأن التحصيل الجمركي يجب ان يكون حوالي 4 مليار دولار او على الأقل 2 مليار دولار بافتراض متوسط 5%. إن التقرير موضوع البحث يفترض خسارة العراق لحوالي 2 مليار دولار كحد ادنى. هذا النوع من الحساب لا يأخذ في الحسبان الاستيرادات الحكومية والإعفاءات

⁶ د نبيل المرسومي. موقع المعلومة. تاريخ الدخول 2022/8/10

<https://almaalomah.me/2022/01/01/574088/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في التجارة الخارجية للعراق

الجمركية على نسبة كبيرة من استيرادات القطاع الخاص ولا تكاليف الشحن والتأمين. ومن جانب آخر، لا ننكر وجود فساد في المنافذ الحدودية الرسمية ولا ننكر وجود معابر غير رسمية وخصوصا في إقليم كردستان.

الخلاصة والاستنتاجات

من الواضح ان بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حول استيرادات العراق السلعية لا تعكس الواقع وتتناقض بشكل كبير مع بيانات البنك المركزي العراقي. ولتفسير هذا التباين نرى وجود احتماليين.

الاول، هو بسبب عدم شمول إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الاستيرادات التي تدخل من المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية في إقليم كردستان كما تشير تقارير الجهاز السنوية. نستنتج من ذلك ان حصة منافذ الإقليم كبيرة وتمثل حوالي 60% من حجم الاستيرادات الكلية. في هذه الحالة توجد حاجة ملحة لإجراء المزيد من المسوحات الميدانية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في داخل الإقليم وبدعم مباشر من اعلى السلطات الاتحادية بشخص وزير التخطيط ورئيس الوزراء.

الثاني، هو عدم دقة بيانات الهيئة العامة للجمارك الاتحادية بسبب الفساد المستشري وهذا يتطلب تشديد الرقابة والتعجيل بتنفيذ مشروع الربط الالكتروني مع الجهات الرقابية.

وفي جميع الأحوال نرى أن وجود موارد بشرية كافية في الجهاز المركزي للإحصاء سيساهم في حل هذه الإشكاليات سيما وان الفريق المسؤول عن اعداد بيانات التجارة الخارجية يتكون من 7 كوادر متقدمة بالإضافة الى كادر واحد من الهيئة العامة للجمارك. ■

(*) مستشار اقتصادي دولي والمنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 2022/8/12

<http://iraqieconomists.net/>